



دراسة تقييمية لتأثير تقلبات أسعار النفط على استقرار مؤشرات

الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2010-2019

**An evaluation study of the impact of oil price
fluctuations on the stability of the Algerian economy
indicators during the period 2010-2019**

دغموم هشام¹، قبائلي عبد النور²

¹ جامعة الجزائر3 (الجزائر)، deghmoum.hichem@univ-alger3.dz

² جامعة الجزائر3 (الجزائر)، kebaili.abdennour@univ-ager3.dz

تاريخ الاستلام: 2021/11/08 تاريخ القبول: 2021/11/25 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

نهدف من خلال هذا البحث إلى تقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، في جعل استقرار مؤشرات اقتصادها الكلي تتحقق بعيدا عن التأثير بتقلبات أسعار النفط، وذلك من خلال دراسة وتقييم التطورات الحاصلة في المتغيرات الأساسية التي تتعلق بالتوازنات الداخلية والخارجية لاقتصاديات الدول.

ولقد توصلنا من خلال هذا البحث إلى أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي هش يتأثر إلى حد كبير بأسعار النفط، فإذا انتعشت أسعارها انتعش الاقتصاد وتعافى، وفي المقابل إذ تماوتت أسعار النفط اهتز توازن الاقتصاد وبدأت معه مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتراجع والتراجع.

كلمات مفتاحية: الاقتصاد الكلي، الناتج المحلي الإجمالي، التصخم، ميزان المدفوعات، سعر الصرف.

تصنيفات JEL : B22، E23، E31.

Abstract:

This research aims to assess the extent of the success of the economic, political and social reforms undertaken by the Algerian state during the period 2010-2019, in making the stability of its macroeconomic indicators materialized away from the impact of oil price fluctuations, by studying and evaluating developments in the main variables that relate to Internal and external balances of the economies of countries.

We have found through this research that the Algerian economy is a fragile rentier economy that is largely affected by oil prices. If their prices rebound, the economy will recover and recover.

Keywords: Macroeconomics; GDP; inflation; balance of payments; exchange rate.

JEL Classification Codes : B22, E23, E31.

المؤلف المرسل: دغوم هشام، الإيميل: dhichemit@gmail.com

1. مقدمة:

إن استقرار الاقتصاد الكلي كان ولا زال إلى حد الساعة يعد من أهم المؤشرات الدالة على قوة ومقدرة الدول في التغلب على الأزمات الاقتصادية، الناتجة بالدرجة الأولى وفي الحالات العادية، عن التقلبات والتغيرات الحادة المسجلة في كل من النشاط الاقتصادي وأسواق رأس المال...

وعليه، فإن هدف وغاية كل دولة من دول العالم، سواء المتقدمة منها أو نامية، هو الحصول على استقرار اقتصادي يتجه بالدرجة الأولى نحو تحقيق نمو مستدام ولو بنسب بسيطة، والجزائر واحدة من هاته الدول التي جعلت حكوماتها المتعاقبة شغلها الرئيسي هو تحقيق استقرار وتوازن مؤشرات اقتصادها الكلي، وذلك من خلال سعيها إلى تجسيد العديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية خلال السنوات

الأخيرة، وذلك بهدف تكييف اقتصادها مع التحولات العالمية، وتحسين وترقية مكونات مناخ أعمالها، وفق ما يسمح بتشجيع وتحفيز الاستثمار المحلي، وجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك لكون أن هذين الأخيرين يعدان في الوقت الراهن من أهم مفاتيح تحقق استقرار الاقتصاد الكلي.

ولأجل تقييم مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ارتأينا أن نعمل على إيجاد الإجابة المناسبة للإشكالية التالية:

هل نجحت الجزائر في المحافظة على استقرارها الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، من خلال سياستها الاقتصادية المتبعة وتجسيدها للعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ؟

وقصد التمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة، قمنا بتحديد نطاق الإجابة عليها من خلال طرح الفرضية التالية:

الفرضية: إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي هش يتأثر إلى حد كبير بأسعار النفط، فإذا انتعشت أسعارها انتعش الاقتصاد وتعافى، وفي المقابل إذ تهاوت أسعار النفط اهتز توازن الاقتصاد وبدأت معه مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي بالتراجع والتقهقر.

وتجدر الإشارة إلى إن أهمية هذا البحث تتجلى في إبراز وتوضيح حجم النتائج المترتبة عن المساعي والجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية، وذلك من خلال سياستها الاقتصادية المتبعة وتجسيدها للعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، لكي تحافظ على استقرارها الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019.

أما عن الهدف المرجو من وراء هذا البحث فيتمثل في تقييم مدى نجاح الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المبذولة من قبل الدولة الجزائرية خلال

الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، في جعل استقرار مؤشرات اقتصادها الكلي تتحقق بعيدا عن التأثير بتقلبات أسعار النفط.

العرض:

لتقييم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي لأي دولة ما، عمدت العديد من الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بدراسة وتقييم مناخ الأعمال إلى تحديد مجموعة من المتغيرات الأساسية التي تتعلق بالتوازنات الداخلية والخارجية لاقتصاديات الدول، وتعتبر دراسات وتقارير هذه الهيئات والمنظمات مرجعا ذا مصداقية، وذلك لكونها تعتمد على أسس علمية وميدانية يمكن الوثوق بها والرجوع إليها.

ومن بين أهم هذه الهيئات والمنظمات المهتمة بدراسة وتقييم مناخ الأعمال واستقرار مؤشرات الاقتصاد، نجد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، هذه الأخيرة التي اعتمدت على مجموعة من المتغيرات الأساسية لقياس استقرار الاقتصاد الكلي، نذكر منها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، ص ص 31،56): الناتج المحلي الإجمالي؛ معدل نمو الناتج المحلي؛ معدل التضخم؛ رصيد ميزان المدفوعات؛ نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ قيمة المديونية الخارجية؛ نسبة المديونية الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ سعر الصرف.

ولتقييم استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر، سنعتمد على دراسة وتقييم التطورات الحاصلة في هذه المتغيرات طيلة فترة الدراسة التي حددناها بـ 2010-2019، وذلك من خلال التطرق إلى النقاط الرئيسية التالية

2. تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري:

بصفة عامة هناك عدة متغيرات يمكن التعبير من خلالها عن التوازن الداخلي لاقتصاد دولة ما، لعل أهمها الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي، هذين

الاثنين الذين غالبا ما يتم استعمالهما للدلالة على كل من استقرار اقتصاد ما ومستوى تطوره، وحجم الطاقة الإنتاجية المحلية لهذا الاقتصاد، ويعد كذلك كلا من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار، كما يمكن دراسة التوازن الداخلي لاقتصاد دولة ما عن طريق تتبع تطورات كل من معدل التضخم ورصيد الميزانية العامة للدولة. وسوف نتناول أهم هذه المتغيرات في النقاط التالية:

1.2 واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر:

لتقييم واقع الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ندرج الجدول التالي:

الجدول 1: تطورات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار		11 991,60	14 526,60	16 115,50	16 569,20	17 228,60
معدل نمو الناتج المحلي %		20,3	21,1	10,9	2,8	4,0
المؤشر	السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار		16 715,70	17 514,60	18 954,10	20 189,60	21 790,40
معدل نمو الناتج المحلي %		-3,0	4,8	8,2	6,5	7,9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2014، ص ص 15، 16، 20، 26، 29؛

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2017، ص ص 15، 16، 20، 26، 29؛

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية-مارس 2019، ص ص 15، 16، 20، 26، 29.

من خلال ماهو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تميز بالنمو المستمر انطلاقا من سنة 2010 حتى بلغ سنة 2014 حوالي 17228.6 مليار دج، وهو رقم قياسي لم تحققه الجزائر قبل هذا التاريخ، ثم تراجع قليلا سنة 2015 ليلعب 16715.7 مليار دج، ويعزى هذا التراجع إلى تبعية الاقتصاد الوطني واعتماده بنسبة كبيرة على الموارد المتأتية من نشاط قطاع المحروقات، بحيث شكّل تراجع أسعار المحروقات صدمة كبيرة على الاقتصاد الوطني وهو ما انعكس على الناتج المحلي الإجمالي الذي تأثر بهذه الصدمة، بحيث تماوت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية ابتداء من جوان 2014 وتواصلت في الانهيار طيلة سنة 2015 بحيث فقدت 47.1% من قيمتها (بنك الجزائر، 2015، ص 7)، ثم انطلقا من سنة 2016 عاود الناتج المحلي تعافيه، وواصل نموه المستمر ليلعب سنة 2019 رقما قياسيا تاريخيا قدر بـ 21790.4 مليار دج، بعد ما كان سنة 2010 11991.6 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة نمو 81,71%، ومع هذا فالجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي يبقى رهون بتقلبات أسعار المحروقات، وبالتالي فهو يتغير وتقلب بتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية ويبقى توازنه توازنا هشًا لا يستند إلى اقتصاد قوي ومتنوع، بل بالعكس يستند إلى اقتصاد ريعي تسيطر عليه عائدات المحروقات بكل تغيراتها وعدم استقرارها. أما فيما يخص معدلات نمو الناتج المحلي، فقد تميزت بمعدلات نمو موجبة، عدا سنة 2015 للأسباب المذكورة أعلاه، وقد كانت مرتفعة خلال السنوات التي تغطي برنامج الإنعاش الاقتصادي الأول ولكنها انخفضت فيما بعد، وهذا النمو بطبيعة الحال مدفوع بارتفاع أسعار النفط بالدرجة الأولى.

2.2 واقع معدلات التضخم في الجزائر:

يعرف التضخم على أنه الارتفاع المستمر و الملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما، فهو عبارة عن حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي، تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض بسبب زيادة النقود أو وسائل الدفع الأخرى على حاجة المعاملات وقلة ونقص قوى الإنتاج، وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة (بن سالم، الزبيدي، 2011، ص32). وعليه فإن كل زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر من زيادة الإنتاج، تؤدي إلى الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، بمعنى أنه كلما أُلقيت في السوق كميات من النقود المتداولة كلما إرتفعت الأسعار، والتي تؤدي إلى حصول ظاهرة التضخم في المجتمع على شرط أن تبقى الأشياء الأخرى على حالها دون تغيير. أي أن التضخم يتوافق تماما و يتلازم مع الزيادة في كمية النقد.

ولتقييم واقع معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي، الذي يلخصها وبيئها:

الجدول 2: تطورات معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات					المؤشر
2014	2013	2012	2011	2010	
2,92	3,26	8,89	4,52	3,91	معدل التضخم السنوي %*
السنوات					المؤشر
2019	2018	2017	2016	2015	
5,6	4,62	5,59	6,4	4,78	معدل التضخم السنوي %*

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

* تغير مؤشرات الاستهلاك بالمتوسط السنوي

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2014، ص ص 15، 16، 20، 26، 29؛

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2017، ص ص 15، 16، 20، 26، 29؛

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- جوان 2019، ص ص 15، 16، 20، 26، 29.

من خلال ما هو معروض في الجدول أعلاه يتضح أن معدلات التضخم في الجزائر عرفت تذبذبا وعدم استقرار كبيرين خلال فترة الدراسة، إذ تراوحت بين 2.92 % كأدنى حد سنة 2014، إلى 8.89 % سنة 2012، فقد بلغت سنة 2010 3.91 % ثم ارتفع هذا المعدل في السنتين التاليتين ليلعب مستواه الأقصى سنة 2012 ومرد ذلك لارتفاع الكتلة النقدية بنسبة 34.94 % سنة 2012 مقارنة بسنة 2010، بسبب الزيادة في الأرصدة النقدية الصافية الخارجية (la Banque d'Algérie، 2013)، ثم انخفض هذا المعدل سنوات 2013 و2014 بحيث سجل سنة 2014 أدنى مستوى له ليحقق نسبة قدرها 2.92 % ويعزي هذا التحسن إلى الانعكاس الإيجابي لاستقرار الاقتصاد الكلي على الوضع المالي والنقدي خلال سنوات تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، وعاود الارتفاع انطلاقا من سنة 2015 بعد إطلاق السلطات الجزائرية برنامج إنعاش ثاني، وهو البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الذي أقرته استكمالاً للبرنامج الأول، حيث نجم عنه زيادة حجم النفقات العامة التي ضاعفت من عجز الميزانية العامة، واستمر معدل التضخم نحو الارتفاع ليسجل 6.4 % سنة 2016، في حين سجل ما يقارب 5.59 % سنة 2017 لينخفض مجددا سنة 2018 مسجلا 4.62 %، ولم تنجح الحكومة الجزائرية في الحفاظ على معدل التضخم في حدود هذه النسبة إذ عاد ليرتفع سنة 2019 ليصل إلى 5.6 %.

ويعد التحكم في التضخم انشغالا دائما للسلطات العمومية، فقد وضعت الحكومة سياسة للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال دعم أسعار المنتجات والخدمات الأساسية، وهو ما سمح بالحد من ارتفاع نسبة التضخم ومحاولة إبقائه في مستوى "معقول". وتتوقع الحكومة أن تبلغ نسبة التضخم حوالي 4 % في نهاية سنة 2020 (بنك الجزائر، 2019، ص 30).

3.2 رصيد الميزانية العامة للجزائر:

تعرف الميزانية العامة على أنها عبارة عن عملية إجازة وتوقع لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة، عادة ما تكون سنة تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية، وعليه فالميزانية العامة هي عبارة عن وثيقة قانونية مصادق عليها من البرلمان تهدف لتقدير النفقات الضرورية لإشباع الحاجات العامة والإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة عادة ما تكون سنة (أحمد حشيش، 2006، ص 269).

ولدراسة تغيرات رصيد الميزانية العامة للجزائر، نسوق الجدول التالي الذي يرصدها ويوضحها خلال فترة الدراسة، انطلاقا من سنة 2010 وصولا إلى سنة 2019:

الجدول 3: تطورات رصيد الميزانية العامة للجزائر خلال الفترة 2010-2019

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
المؤشر	-74,0	-63,5	-718,8	-151,2	-1257,3
الناتج المحلي الإجمالي بمليارات الدينار					
السنوات	2015	2016	2017	2018	2019
المؤشر	-2553,2	-2187,4	-1206,5	-1913,0	-2049,3
معدل نمو الناتج المحلي %					

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2013 ص 95

تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017 ص 144

بوابة الوزارة الأولى، قانون المالية لسنوات 2018 و2019 متوفرة على الرابط:
<http://www.premier-ministre.gov.dz>

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الميزانية العامة للدولة، ظل رصيدها سالبا طيلة فترة الدراسة، وبلغ أوجه سنة 2015 بحيث سجل عجزا قدر بـ2553.2 مليار دج، وهو أكبر عجز مسجل خلال فترة الدراسة، وقد أرجع هذا العجز الكبير إلى كل من تراجع الجباية البترولية المتأثرة هي الأخرى بالانخفاض الظرفي الحاد لسعر البترول، وكذلك تامي حجم النفقات العامة بسبب كثرة البرامج التنموية التي أطلقتها الدولة الجزائرية، إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط الجزائري سنة 2015 53.1 دولار و 45 دولار سنة 2016، بعد ما كان 100.2 سنة 2014 و109.5 دولار سنة 2013، والملاحظ من خلال الجدول السابق أن العجز في رصيد الميزانية العامة تميز بالانخفاض نوعا ما خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي، وذلك بسبب تعافي أسعار البترول وتوجهها إلى الارتفاع. ولكن في ظل تراجع أسعار البترول إلى ما دون 54 دولار للبرميل الواحد خلال سنوات 2015، 2016، عرف عجز رصيد الميزانية العامة أعلى مستوياته، ومع التحسن الطفيف لمتوسط سعر البترول سنة 2017 إذ بلغ 54.1 دولار وإتباع السلطات الجزائرية سياسة ترشيد النفقات، تراجع عجز الميزانية لسنة 2017 إلى حدود 1206.5 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 81.30%، أما سنوات 2018 و2019 فقد عاود عجز الميزانية ارتفاعه بسبب إعادة بعث مختلف المشاريع التنموية التي جمدت آنفا، وذلك مع تعافي سعر البترول سنة 2018 بحيث بلغ متوسطه 71.3 دولار وبلغ متوسطه في الثلاثي الأول من 2019 63.73 دولار (بنك الجزائر، 2019، ص 27)، (بنك الجزائر، 2017، ص 144).

3. تقييم استقرار مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري:

ترتبط مؤشرات التوازن الخارجي لاقتصاد أي دولة ما بعلاقة اقتصادها الوطني بالعالم الخارجي، وتمثل أساسا هذه المؤشرات في كل من رصيد ميزان المدفوعات (والذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى الدولة المعنية)، المديونية الخارجية (والتي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الأموال الأجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية)، سعر الصرف (والذي يعبر عن القيمة الخارجية للنقود الوطنية مقابل العملات الأجنبية). وسوف نوضح تطورات هذه المؤشرات بالنسبة للاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة من خلال التطرق إلى النقاط التالية:

1.3. رصيد ميزان المدفوعات الجزائري:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت بين المقيمين في دولة ما وغير المقيمين في فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة، كما يعرف على أنه حساب يجمع تسجيلات منظمة لكافة المعاملات بين دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي. و من وجهة نظر صندوق النقد الدولي فهو سجل يعتمد على القيد المزدوج، يتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة إلى التغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول (بن طرية، 2017، ص 03).

ولدراسة تغيرات رصيد ميزان المدفوعات للجزائر خلال فترة الدراسة، نسوق الجدول التالي الذي يرصدها ويبينها:

الجدول 4: تغيرات رصيد ميزان مدفوعات الجزائر خلال الفترة 2010-2019

2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
-5,88	0,13	12,06	20,14	15,58	المؤشر
					رصيد ميزان المدفوعات

مليارات الدولار					
نسبة ر م م\ان م %*					
السنوات					
المؤشر					
رصيد ميزان المدفوعات					
مليارات الدولار					
نسبة ر م م\ان م %					
-2,75	0,06	5,80	10,10	9,67	
**2019	2018	2017	2016	2015	
-5,9	-15,82	-21,76	-26,03	-27,54	
-12,85	-9,14	-12,74	-16,27	-16,55	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2014، ص 15؛ مارس 2017، ص 15؛ جوان 2019، ص 15؛

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن ميزان المدفوعات الجزائري حقق فائضا خلال الفترة 2010-2013، بحيث قدر سنة 2010 بـ 15.58 مليار دولار ثم ارتفع سنة 2011 إلى 20.14 مليار دولار مدفوعا بتعافي أسعار البترول الذي بلغ متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2011 إلى 112.9 دولار للبرميل، ثم انخفض رصيد ميزان المدفوعات سنة 2012 إلى 12.06 مليار دولار، وواصل انخفاضه حتى بلغ سنة 2013 130 مليون دولار، وابتداء من سنة 2014 ومع تهاوي أسعار البترول أصبح رصيد ميزان المدفوعات يسجل عجزا متواصلا، بحيث عرفت سنة 2015 أكبر عجزا قدر بـ 27.54 مليار دولار، ومرد ذلك لانخفاض أسعار البترول الذي بلغ متوسط سعر البرميل الواحد سنة 2015 إلى 53.1 دولار، ومع تواصل تدهور وتذبذب أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 حافظ رصيد ميزان المدفوعات على عجزه في حدود 25 مليار دولار كمتوسط، لكنه ومع التحسن

* نسبة رصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي

** قيم مسجلة خلال الثلاثي الأول من سنة 2019

الطيف في أسعار البترول سنة 2018 حقق رصيد ميزان المدفوعات عجزا قدره 15.82 مليار دولار بتحسن ملموس مقارنة مع العجز المسجل في السنوات الثلاثة السابقة. والملاحظ من خلال تطورات رصيد المدفوعات تأثره الشديد بتقلبات أسعار البترول، بحيث كلما انتعشت أسعاره تحسن رصيد ميزان المدفوعات، وبالعكس النقيض كلما تدهورت أسعار المحروقات ارتفع عجز ميزان المدفوعات.

2.3 سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة -اليورو-:

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية كما يمكن أن نعرفه بطريقة عكسية على أنه "عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة من العملة المحلية (بن قدور، 2013، ص 14).

ولتوضيح تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2019، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي:

الجدول 5: تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي واليورو

خلال الفترة 2010-2019

المؤشر	السنوات				
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	2010	2011	2012	2013	2014
	74,40	72,85	77,55	79,38	80,56
سعر صرف الدينار مقابل اليورو	2010	2011	2012	2013	2014
	99,16	102,22	102,16	105,44	106,91
المؤشر	السنوات				
سعر صرف الدينار مقابل الدولار	2015	2016	2017	2018	2019
	100,46	109,47	110,96	116,62	118,62
سعر صرف الدينار مقابل اليورو	2015	2016	2017	2018	2019
	111,44	121,18	125,32	137,69	134,81

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2014، ص 21؛ مارس 2017، ص 21؛ جوان 2019، ص 21؛

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي، عرف استقرارا نسبيا في النصف الأول من فترة الدراسة، بحيث انتقل من 74.40 دينار للدولار الواحد سنة 2010 إلى 80.56 دينار للدولار الواحد سنة 2014، بالرغم من انتعاشه قليلا سنة 2011 بحيث بلغ 72.85 دينار للدولار الواحد ويعتبر هذا السعر أحسن سعر للدينار مقابل الدولار في كامل فترة الدراسة، ويعزى هذا الأمر إلى انخفاض قيمة الدولار أمام أغلب العملات الأجنبية خلال سنة 2011، بحيث بلغ 1.39 دولار لليورو الواحد بعدما كان 1.32 في سنة 2010، وبالرغم من الاستقرار النسبي للدينار مقابل الدولار إلا أنه فقد 8.28 % من قيمته خلال الفترة من 2010-2014، أي بمعدل 2.07 % في السنة الواحدة، نفس الملاحظة يمكن أن نلاحظها على سعر الدينار مقابل اليورو، بحيث تميز بالاستقرار النسبي خلال النصف الأول من فترة الدراسة، وفقد 7.78 % من قيمته في هذه الفترة، أي بمعدل 1.95 % كل سنة، وانطلاقا من سنة 2014 بدأت أسعار صرف الدينار مقابل الدولار واليورو بالتقهقر والتراجع إلى مستويات جد منخفضة، بحيث انتقل سعر الدينار مقابل الدولار من 80.56 سنة 2014 إلى 118.62 سنة 2019 وهو ما يمثل فقدان الدينار لـ 47.24 % من قيمته أمام الدولار، أي 9.45 % كل سنة، أما سعر الدينار مقابل اليورو، فقد انتقل من 106.91 سنة 2014 إلى 134.81 سنة 2019، وبذلك يكون الدينار قد فقد 26.10 % من قيمته خلال هذه الفترة. ولتوضيح التغيرات التي طرأت على سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو خلال فترة الدراسة، ارتأينا أن ندرج الشكل التالي الذي يبين الاتجاه العام لهذه التغيرات:

الشكل 1: تطورات سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: معطيات الجدول السابق.

الملاحظ في الشكل السابق الاستقرار النسبي للدينار مقابل الدولار واليورو في الفترة بين 2010 و2014، ثم التراجع الواضح خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2019.

3.3 تطور المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2019:

تعرف المديونية الخارجية على أنها تلك المبالغ التي أقرضها اقتصاد وطني ما، والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر وتكون مستحقة الأداء للجهة المقرضة عن طريق الدفع بالعملات الأجنبية أو عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها، ويكون الدفع إما عن طريق الحكومة الوطنية أو الهيئات الرسمية المتفرعة عنها أو عن طريق الهيئات المستقلة والأفراد والمؤسسات الخاصة لطلما أن الحكومات الوطنية أو الهيئات العامة الرسمية ضامنة للالتزامات هؤلاء الأفراد والمؤسسات الخاصة (أبو حصيرة، 2015، ص 21).

ولقد تميزت المديونية الجزائرية خلال فترة الدراسة بالاستقرار، خاصة ما بين سنوات 2012 و2019، إذ ظلت تحت مستوى 4 مليار دولار، ما عدا سنة 2018 أين تعدت هذه القيمة بقليل (4.04 مليار دولار)، وسجلت سنة 2015 أدنى قيمة

بـ3.02 مليار دولار، ومن أجل توضيح تغيرات هذه المديونية، ارتأينا أن ندرج الجدول التالي الذي يبينها ويقارنها إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي:

الجدول 6: تغيرات المديونية الجزائرية خلال الفترة 2010-2019

السنوات					المؤشر
2014	2013	2012	2011	2010	
3,73	3,39	3,67	4,40	5,56	قيمة المديونية بمليارات الدولارات
1,74	1,62	1,77	2,21	3,45	نسبة المديونية \ م%*
السنوات					المؤشر
2019	2018	2017	2016	2015	
3,86	4,04	3,99	3,85	3,02	قيمة المديونية بمليارات الدولارات
2,1	2,33	2,34	2,41	1,81	نسبة المديونية \ م%*

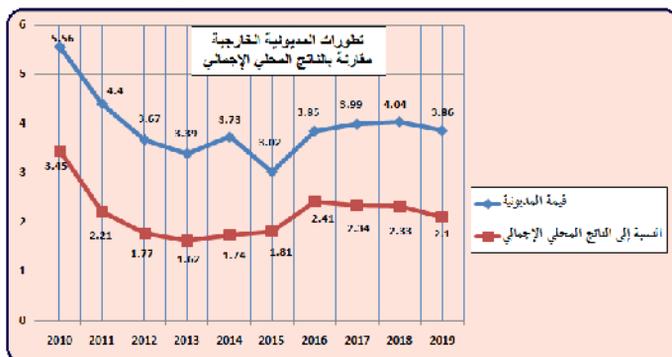
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية- مارس 2014، ص 16؛ مارس 2017، ص 16؛ جوان 2019، ص 16؛

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة المديونية انقلت من 5.56 مليار دولار سنة 2010 إلى 3.86 مليار دولار سنة 2019، مع تسجيل أدنى قيمة للمديونية الخارجية سنة 2015، وهي السنة التي تم فيها الدفع المسبق لجزء كبير من قيمة المديونية، وفي السنة الموالية شهدت المديونية ارتفاعا طفيفا لكنها بقيت عموما في مستوى جد معقول بحيث لم تتعدى 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي، الجدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي تم تحويله إلى الدولار الأمريكي اعتمادا على سعر الصرف المتوسط حسب الجدول 5، ولتوضيح مختلف تطورات قيمة المديونية خلال فترة الدراسة ارتأينا أن ندرج الشكل التالي الذي يعطي حوصلة عامة حول الاتجاه العام للمديونية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي.

* نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 2: تطورات المديونية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل السابق يتضح لنا الاتجاه العام للمديونية الخارجية للجزائر، والتي تميزت بالانخفاض خلال السنوات الثلاثة الأولى للدراسة، ثم توجهت نحو الاستقرار خلال باقي سنوات الدراسة، وهذا يدل على التوجه العام للسلطات الجزائرية التي ابتعدت عن الاستدانة الخارجية في تمويل برامجها التنموية واعتمدت على البدائل المحلية في تمويل تلك البرامج.

4. خاتمة:

جاء هذا البحث ليقوم مدى استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي في ظل تقلبات أسواق المحروقات وتذبذب أسعار النفط خلال العشرية الراهنة، وقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها تتمثل فيما يلي:

➤ أولاً: فيما يخص تقييم استقرار مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد الجزائري، فقد عرف الناتج المحلي الإجمالي تطورا مستمرا ونسبة نمو موجبة تراوحت بين 21.1% كأقصى حد سجلت سنة 2011 و 2.8% كأدنى حد سجلت سنة 2013 مع تسجيل نسبة نمو سالبة بلغت -3.0 في سنة 2015 بسبب الانخفاض الشديد في أسعار البترول والذي ألقى بظلاله على قيمة الناتج الإجمالي

المحلي، وهذا يدل على ارتباط الناتج المحلي الإجمالي بتقلبات أسعار البترول، بحيث في حالة حدوث صدمات كبيرة في سوق المحروقات، يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بهذه الصدمات. أما فيما يخص معدلات التضخم فقد عرفت تذبذبات وعدم استقرار خلال فترة الدراسة ولم يظهر تأثيرها بتقلبات أسعار النفط، بحيث عرفت سنة 2012 أعلى نسبة تضخم بالرغم من تعافي أسواق النفط في تلك السنة، وتأثرت نسبة التضخم بزيادة الكتلة النقدية في تلك السنة، كما تمت الإشارة إليه. وفيما يخص رصيد الميزانية العامة للدولة، فقد ظل رصيدها سالباً طوال فترة الدراسة، وذلك لتأثرها الكبير والمباشر بتقلبات أسعار البترول في ظل البرامج التنموية التي أطلقتها الدولة الجزائرية، مما رجح كفة المصاريف على كفة الإيرادات، بحيث ظلت المصاريف في مستوى مرتفع بسبب البرامج التنموية التي لا يمكن التحلي عنها، مقابل إيرادات تميزت بالتراجع والتقهقر متأثرة بتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، لذا وفي غياب بدائل تمويلية بعيدة عن مجال المحروقات، ظل التوازن الداخلي للاقتصاد الوطني هشاً ومرتبلاً ارتباطاً قوياً بأسواق النفط.

➤ ثانياً: فيما يخص مؤشرات التوازن الخارجي للاقتصاد الجزائري، فهو أشد ارتباطاً بتقلبات أسواق النفط، بحيث تشكل عوائد مبيعات النفط الجزائري والمواد المرتبطة به أكثر من 98% من إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وبذلك أصبح الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات الربعية، التي تعتمد في الأساس على ما نستخرجه من باطن الأرض من محروقات بكل أنواعها. ويظهر هذا الارتباط الشديد للاقتصاد الجزائري بتقلبات أسواق المحروقات، من خلال تأثير رصيد ميزان المدفوعات، بحيث وبمجرد انخفاض سعر البترول بشكل حاد سنتي 2014 و2015 انتقل رصيد ميزان المدفوعات من القيم الموجبة إلى القيم السالبة، فقد سجل سنة 2011 20.14 مليار دولار بينما سجل -27.54 مليار دولار

سنة 2015، أما فيما يخص سعر صرف الدينار مقابل أهم عملتين عالميتين فقد استمر في الانخفاض خلال كامل فترة الدراسة مع وتيرة أشد وضحا خلال النصف الثاني من فترة الدراسة والتي تميزت أيضا بانخفاض حاد في أسعار المحروقات، وهذا يجزنا إلى استنتاج واضح لتأثر سعر صرف الدينار بتقلبات أسعار النفط، أما المديونية الخارجية وبالرغم من استقرارها في مستويات مقبولة جدا خلال كامل فترة الدراسة إلا أن تأثرها بتقلبات أسعار النفط سيكون على المستوى المتوسط في حال عدم تعافي أسعاره في المدى القريب، ولنا في أزمة سنة 1986 خير دليل.

وفي الأخير لا يسعنا إلا نؤكد على هشاشة اقتصادنا الوطني واعتماده اعتمادا شبه كلياً على أسواق النفط، بحيث لاحظنا خلال بحثنا هذا، مدى تأثر توازنات الاقتصاد الكلي الجزائري سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي بتقلبات أسواق النفط، وهذا ما دعا كل الاقتصاديين الوطنيين منهم والعالميين على دق ناقوس الخطر وحث صناع القرار في الجزائر على القطيعة الكاملة مع هذا النوع من الاقتصاد الريعي، ومحاولة تنويعه بحيث لا يصبح أسير تقلبات أسواق المحروقات العالمية.

5. قائمة المراجع:

➤ المؤلفات:

1. بن سالم، حسن، الزبيدي، جابر، التظخم و الكساد، الوراق للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011، الأردن .
2. أحمد حشيش، عادل، أساسيات المالية العامة ، الدار الجامعية الجديدة للنشر، 2006، مصر.

➤ الأطروحات:

1. بن طرية، حورية، رسالة ماجستير تحت عنوان: دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014، 2017، قسم العلوم

- الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، الجزائر.
2. بن قدير، علي، أطروحة دكتوراه تحت عنوان: دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازي في الجزائر (1970-2010)، 2013، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
3. أبو حصيرة، مازن أحمد، رسالة ماجستير تحت عنوان: الديون الخارجية وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين، 2015، قسم إقتصاديات التنمية، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

➤ النشرات الإحصائية:

1. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2014.
2. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - مارس 2017.
3. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية - جوان 2019.

➤ التقارير:

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019.
2. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2010.
3. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2011.
4. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2012.
5. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2014.
6. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2015.
7. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2016.
8. تقرير بنك الجزائر السنوي، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر لسنة 2017.

9. Rapports annuels de la Banque d'Algérie sur «**Evolution économique et monétaire en Algérie** » : Rapports 2013.

➤ المواقع الإلكترونية

1. بوابة الوزارة الأولى، قانون المالية لسنوات 2018 و2019 متوفرة على الرابط:

<http://www.premier-ministre.gov.dz>